2001/03/14-0002-6

C-1/3/14 -2001

فوجئوا بموظف واحد واستنجدوا بالمحامين

أهالي المفقودين باشروا تعبئة استماراتهم والشرط التعجيزي: إثبات أن أبناءهم أحياء

كتبت مي عبود ابي عقل:

قبل يومين بدأت "هيئة تلقي شكاوى اهالي المفقودين" خطوتها الاولى في مهمة الاستقصاء والتحقيق في مصير آلاف المفقودين من اللبنانيين والمقيمين على الاراضي اللبنانية والمعتقلين في السجون السورية. هذا الملف – المأساة الذي يقض مضاجع آلاف العائلات منذ اعوام، فتح جروحا لم تدملها الايام بعد.

ومع ان شرط الاهالي بتمثيلهم في اللجنة لم يتم التجاوب معه، فتفاضوا عنه معتبرين ان مندوب نقابة المحامين في اللجنة هو ممثلهم، ورغم شكوكهم المسبقة في النتائج نظرا الى تجاربهم السابقة مع اللجان والحكومات، الا انهم لبوا الدعوة الرسمية وتوجهوا لتعبئة الاستمارات الجديدة لئلا يقال انهم يعرقلون مهمتها.

ضاعوا

لكن مشكلات ادارية وتنظيمية عديدة واجهتهم في اثناء التقدم لملء الاستمارات "وكأننا لسنا بشرا أو أناسا محترمين" كما قال أحدهم. فالمشهد كان معيبا اذ شهد قصر العدل ومحيطه تنقل الاهالي أرتالا، حائرين ضائعين من مكان الى آخر، لا أحد يدلهم على المكان الصحيح لمقر الهيئة. وهكذا كانوا يتراكضون، ومعظمهم متقدمون في السن، من طبقة الى اخرى بين قصر العدل ووزارة العدل حتى حطوا رحالهم اخيرا في الطبقة الاولى من مبنى الامن العام. وهناك الطامة الاكبر، اذ تم تعيين موظف واحد فقط لتعبئة استمارات الجميع. فسحبت احدى الامهات ورقة وقالت للموظف انها ستطلب الى المحامي تعبئتها، وهكذا كرت السبحة واختلط الحابل بالنابل. وتجاه هذا الواقع اتصل الاهالي بنقابة المحامين فتم توكيل عدد من المحامين المتطوعين سيستقبلون الاهالي بين الثانية والرابعة بعد ظهر كل يوم لمساعدتهم في تعبئة الاستمارات والرد على تساؤلاتهم واستفساراتهم.

تتألف الاستمارة من ورقة واحدة تتضمن ٤ أجزاء: يتعلق الاول بهوية المفقود، ويطلب الثاني اعطاء معلومات حول الفقد: مكانه وتاريخه وظروف الخطف، والرابع حول هوية مقدم الطلب. اما الثالث فيطلب اعطاء "الادلة والمستندات على وجود

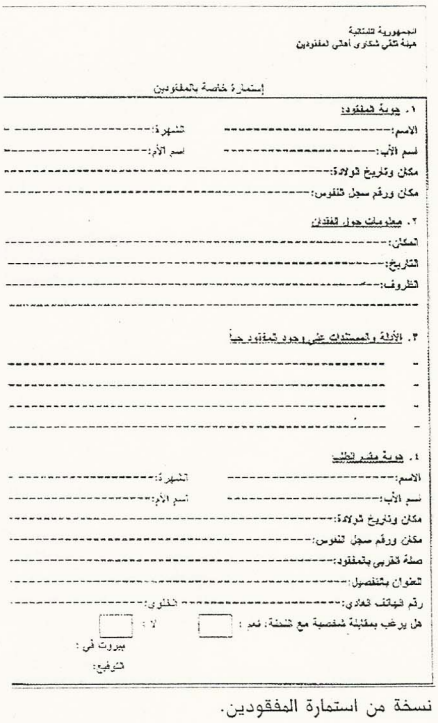

الجمهورية اللبنانية
هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين

إستمارة خاصة بالمفقودين

١. هوية المفقود:
الاسم: ---------- الشهرة: ----------
اسم الأب: ---------- اسم الأم: ----------
مكان وتاريخ ولادته: ----------
مكان ورقم سجل النفوس: ----------

٢. معلومات حول الفقدان:
المكان: ----------
التاريخ: ----------
الظروف: ----------
----

٣. الأدلة والمستندات على وجود المفقود حياً
- ----------
- ----------
- ----------
- ----------

٤. هوية مقدم الطلب
الاسم: ---------- الشهرة: ----------
اسم الأب: ---------- اسم الأم: ----------
مكان وتاريخ ولادته: ----------
مكان ورقم سجل النفوس: ----------
صلة القربى بالمفقود: ----------
العنوان بالتفصيل: ----------
رقم الهاتف الخلوي: ---------- الخلوي: ----------
هل يرغب بمقابلة شخصية مع اللجنة: نعم: ☐ لا: ☐
بيروت في:
التوقيع:

نسخة من استمارة المفقودين.

المفقود حيا" وهذا ما أثار التباسا وطرح تساؤلات عديدة لدى الاهالي: هل هذا يعني ان من لا يملك أدلة على وجود مخطوفه حيا يهمل ملفه ولا تبحث قضيته؟ ان معظم الاهالي لديهم معلومات عن مكان الخطف والجهة الخاطفة لكنهم منذ تاريخ الحادثة فقدوا اي اتصال بمخطوفهم وما عادوا يعرفون شيئا عنه، فكيف ستتعامل الهيئة مع القضية؟

الشرط الاساسي

لماذا هذا الشرط التعجيزي ولا سيما ان المستفيدين منه لا يتعدون اصابع اليد؟

مصدر في "هيئة تلقي الشكاوى" أكد لـ"النهار" ان "القرار الذي صدر لتشكيل الهيئة تضمن شرط الاثبات ان المفقود حي. فمن لديه معطيات عن وجود مخطوفه حيا يعني ان لديه الادلة. والهيئة عندها ستتحرك للتحقيق والتفتيش في كل الاماكن. ومن كان طلبه جيدا سنتابعه، ولن ندع احدا يتلاعب بنا او يضيع وقتنا". وقال ان "من لا يملك هذه الادلة يهمل طلبه".

وعن تمتع الهيئة بصلاحيات لاجراء اتصالات بالسلطات السورية وبالعناصر السابقين في الميليشيات والذين كانوا على الحواجز أكد المصدر ان "رئيس الهيئة الوزير فؤاد السعد أكد هذا الامر ولا موانع لديه من التفتيش والتحقيق مع الجميع". وعن طريقة اعلان النتيجة وهل ستكون عامة مثل تقرير اللجنة السابقة، اكد انه "سيكون في امكان كل شخص الاطلاع على ملفه ونتائج الاستقصاء حوله".

وفي اتصال مع مقرر "لجنة الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الانسان" في نقابة المحامين غسان مخيبر اكد ان "مرسوم تشكيل الهيئة حصر عملها بحالات يعتقد الاهل فيها ان اقاربهم على قيد الحياة. وبالتالي فعلى مقدم الاستمارة ان يذكر ان قريبه على قيد الحياة حتى لو جرت حادثة الخطف في الثمانينات، وعليه تقديم الدليل او على الاقل القرائن كأن يذكر مثلا انه رآه او أخبره فلان عنه، لان الهيئة تريد نقطة ما تنطلق منها لتبدأ التحقيقات.

● ألا تعتقد ان اثبات وفاة المخطوفين هو مهمة الهيئة وليس الاهالي؟

– ليست التوفية عمل الهيئة او مهمتها بل ان تبحث عن المفقودين، من تجده حيا تعيده الى أهله، ومن تعثر عليه ميتا تبلغ الى أهله الامر.

● ولكن كل من لم يدفن ولده يعتبره على قيد الحياة، ان كان لديه الدليل أو لا؟

– هذا يعود للأمل. كان لنقابة المحامين ملاحظات عديدة على الهيئة وولادتها ومدتها وغير ذلك. لكنها وافقت على ان تكون شريكا في اللجنة وهي تساعد الاهالي لانها تعتقد ان هناك امكانا للعثور على من هو على قيد الحياة.

● اذا كان لدى الاهل معلومات عن مكان الخطف والخاطفين ولكن لا يعرفون اذا كان مخطوفهم لا يزال على قيد الحياة، فكيف يتصرفون؟

– يقولون للهيئة انهم يعتقدون انه لا يزال على قيد الحياة، وعليها ان تبحث للتأكد من ذلك.

● ومن لا يقدم هذه الادلة يهمل ملفه؟

– لا أعتقد ذلك. ولكن الهيئة تحتاج الى نقطة ما للانطلاق والاستقصاء، كأن يعطي الاهالي بعض المعلومات الاساسية عن مكان الخطف او الجهة الخاطفة او ان شاهدا رأى المخطوف او كتب عنه في الجريدة، على أمل ان يتم العثور على هؤلاء أحياء. ربما يتم البحث عمن نعتقده حيا ثم يتبين انه ميت. واذا اثبتت الهيئة الامر فعليها اعلام الاهل.

● بين الذين عبأوا استمارات هل ثمة من اعطوا دلائل على وجود مخطوفيهم أحياء؟

– هذا أمر خاص. ولكن يمكن القول انه على الاقل لديهم قرائن جدية عن احتجازهم وعدم وفاتهم. وعلى اللجنة ان تحقق. ونحن نشجع الجميع على ملء الاستمارات.

● هل سيتم البحث واعطاء النتيجة لكل ملف، ام ستصدر نتيجة واحدة في تقرير عام على غرار اللجنة السابقة؟

– كلا. الهيئة الحالية تتضمن عنصرين جديدين: الاول ان رئيسها هو مسؤول سياسي اي الوزير فؤاد السعد، والثاني انها تضم ممثلا للمجتمع المدني هو نقابة المحامين. ونحن لن نكون شهود زور، وسيكون عمل الهيئة جديا وستنظر في كل ملف بصورة جدية.

● هل ستشارك النقابة في أعمال الاستقصاء ام ان الامر متروك للأجهزة الامنية؟

– النقابة عضو في الهيئة، والاخيرة هي التي ستقوم بأعمال الاستقصاء ويمكنها ان تكلف من تراه مناسبا. والنقابة ستكون صوت كل مواطن ولسانه. ونحن نعتبر أنفسنا ممثلين لدولة القانون وللمجتمع ولمصلحة الناس.

● ● ●

غريب كيف تنقلب الادوار في هذا البلد! فبدل ان يكون من واجب الدولة ان تثبت وفاة المفقودين واظهار الحقيقة، تطلب الى الناس اعطاءها الدليل على أنهم أحياء.